الفساد الإداري (انواعه، اسبابه ومظاهره)

Administrative Corruption (Types, Causes and Aspects)

عماد بوروح، imad-bou@outlook.fr
أ.د. بلقاسم بوقرة، Belgacem.Boug@gmail.com
جامعة باتنة 1

تاريخ وصول البحث: 07-02-2018 تاريخ قبول البحث 07-05-2018

ملخص:

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة سوسيوتنظيمية ومعوقا وظيفيا امام تحقيق المؤسسة لأهدافها وانحراف النسق التنظيمي عن اسسه واطاره الرسمي مما يفتح المجال لانتشار بعض الممارسات والانحرافات التنظيمية التي تمارس من قبل بعض الفاعلين والتي تشكل اختلالات وظيفية تؤثر على القواعد التنظيمية والإجراءات الرسمية التي تحكم سير العملية التنظيمية.

من هنا جاءت هذه الورقة البحثية النظرية لتبحث في ظاهرة الفساد الإداري، الذي أصبح مشكلة ذات جذور عميقة ضاربة في بنية المجتمعات ومختلف المؤسسات على اختلاف أنواعها ووظائفها، من خلال التركيز على ماهية الفساد الإداري وانواعه وأسبابه ومختلف مظاهره، وأيضا النتائج المترتبة عن تشكل وبروز مختلف مظاهر الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري-الانحرافات التنظيمية -قواعد التنظيم الرسمي -الأخلاقيات الوظيفية.

Abstract:

Administrative corruption is a socio-organizational phenomenon. It is considered as a functional obstacle which prevents the institution from achieving its goals. It also leads to a deviation of organizational planning from its basis and official framework. This opens the way for some workers to commit some organizational deviations giving way to functional disorders that affect organizational rules and official procedures that govern the organizational process. The current research is a theoretical study which aims at exploring the phenomenon of administrative corruption that has become deeply rooted in the structure of societies and the different institutions whatever their types and functions. Hence, the present study sheds light on the nature of administrative corruption, its types, causes, and its various aspects, as well as the consequences, which emerge from the administrative corruption.

Keywords: Administrative corruption; organizational deviations; rules of formal organization; functional ethics

المنارة للاستشارات

مقدمة:

تعرف المجتمعات الحديثة بمختلف مؤسساتها تطورا متسارعا، وقد رافق هذا التطور إنتشار المؤسسات والتنظيمات على اختلاف أهدافها ومجالاتها، والتي أصبحت سمة تطبع هذا العصر بحيث تعيش حركية دائمة ونشيطة مستجيبة بذلك لمختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المحيط الخارجي (تطورات إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية)، وأمام هذه التطورات الحاصلة بدأت تظهر العديد من المظاهر والأشكال التي أصبحت تشكل قلقا متزايدا وعائقا أمام المؤسسات في سبيل تحقيق أهدافها، ولعل أبرز وأهم هذه المشكلات التنظيمية مشكلة الفساد الإداري التي أخذت في الانتشار الواسع في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

فظاهرة الفساد الإداري اليوم أخذت مظاهر وأشكالا مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها وعمق آثارها، فهي تختلف وتتفاوت من مجتمع لآخر، فالفساد في الدول المتقدمة يختلف عن الفساد في الدول النامية، إذ أصبح سمة بارزة تنخر جسد وبنية المؤسسات والتنظيمات، كما أصبح ظاهرة راسخة في وجدان الضمير الجمعي حسب التعبير الدوركايمي، ويعد باعتباره ظاهرة سوسيولوجية ومشكلة تنظيمية من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين في جميع التخصصات ومختلف الحقول المعرفية (علم الاجتماع، علم الإدارة، علم الاقتصاد، علم السياسة، القانون وغيرها)، والاهتمام بالفساد الإداري كظاهرة سوسيوتنظيمية يرجع إلى الآثار السلبية التي تخلفها، كما تؤثر على بيئة ومناخ العمل داخل التنظيم من خلال انتشار مختلف الممارسات والانحرافات السلوكية والتنظيمية التي تكون بمثابة اختلالات وظيفية تعرقل سير العملية التنظيمية وتحقيق فعالية المؤسسة.

يقدم الباحثون في علم الاجتماع مذاهب عديدة في تفسيرهم لمختلف مظاهر الفساد الإداري، فمنهم من يعيدها إلى الحاجة الاقتصادية، وغياب العدالة سواء التنظيمية أو في توزيع الانتاج، ومنهم من يعيدها إلى النظم الإدارية وغياب الرقابة والمحاسبة والمساءلة، ومنهم من يعيدها إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية كون الفساد يعكس خللا وظيفيا في بنية التنظيم الاجتماعي وفي بنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الإفراد المكونين للتنظيم، إضافة إلى الرواسب الاجتماعية والثقافية أو المرجعيات التقليدية التي يحملها أعضاء التنظيم وينتظمون وفقها بأشكال من العلاقات والروابط الاجتماعية التي لا يحددها التنظيم الرسمي.

المنارة للاستشارات

1. مشكلة البحث:

تأسيسا على ما سبق يأتي هذا المقال ليتناول جملة من القضايا السابقة بالتحليل والدراسة ويسلط الضوء على ماهية الفساد الإداري كمشكلة سوسيوتنظيمية تعاني منها أغلب التنظيمات وتتضح مشكلة البحث في محاولة الإجابة على جملة من التساؤلات التي تطرح حول هذا الموضوع:

- ما لمقصود بالفساد الإداري وما علاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية؟ فيم تتمثل انواعه؟

- ماهي الأسباب التي تقف وراء بروز وتشكل مختلف مظاهر الفساد الإداري داخل التنظيم؟

- ماهي النتائج المترتبة عن انتشار مختلف مظاهر الفساد الإداري داخل التنظيم؟

2. أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه الورقة البحثية النظرية الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- توضيح معنى ومفهوم الفساد الإداري وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية.
- التطرق الى الأنواع المختلفة للفساد الإداري ومن عدة جوانب.
- الوقوف على أبرز الأسباب والعوامل التي تقف وراء بروز وتشكل ظاهرة الفساد الإداري.
- معرفة خصائص الفساد الإداري باعتباره ظاهرة سوسيوتنظيمية.
- إبراز مختلف مظاهر واشكال الفساد الإداري.
- معرفة آثار وانعكاسات الفساد الإداري على مختلف المستويات (سواء على مستوى الافراد أو على مستوى التنظيم او على مستوى المجتمع ككل).

3. أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة النظرية أهميتها من خلال تناولها لظاهرة سوسيوتنظيمية مستفحلة في مختلف المؤسسات على اختلاف أنواعها ومجالاتها، مستقطبة بذلك اهتمام العديد من الباحثين وفي مختلف التخصصات والحقول المعرفية، وهذا من اجل فهم وتشخيص الظاهرة من الناحية النظرية والميدانية، وهو ما سعت اليه هذه الورقة البحثية النظرية، التي تناولت مختلف العناصر التي من شأنها ان تزيل الغموض الذي يكتنف هذه الظاهرة، من خلال البحث والتطرق الى الأسباب التي تقف وراء انتشارها وكذا مختلف أنواع الفساد الإداري إضافة الى الخصائص والانعكاسات المختلفة والمتعددة المستويات.

المنارة للاستشارات

كما ان الاهتمام بالفساد الإداري كمشكلة سوسيوتنظيمية يرجع بالدرجة الأولى إلى الآثار والنتائج التي تخلفها، والتي تبرز في مظاهر ومؤشرات تناولتها الدراسة بالبحث والتفصيل.

تعريف الفساد الإداري

يعد مفهوم الفساد الإداري من بين المفاهيم التي نالت اهتمام العديد من الباحثين على تعدد تخصصاتهم واتجاهاتهم، وبالرغم من الاهتمام الذي حظي به إلا أنه لم يُتفق على تعريف شامل ومحدد له، ويرجع ذلك إلى تعدد المنطلقات والزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون لهذا المفهوم، الأمر الذي أدى إلى تشعب وتعدد تعريفاته.

- **فيعرف الفساد الإداري بأنه**:"سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الذاتية أو الشخصية مثل: العائلة أو القرابة أو الصداقة، الاستفادة المالية أو استغلال المراكز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي"[1]، فالفساد الإداري حسب هذا التعريف عبارة عن تصرف يتخذ شكل سلوكيات وأفعال منحرفة عن الواجبات الرسمية و قواعد التنظيم الرسمي لاعتبارات ومصالح خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، أو الرغبة في تحقيق مصلحة فئوية سواء مصلحة أحد الأقارب أو الأصدقاء، وتظهر أكثر في عمليات التوظيف والترقية وغيرها، إذ يسعى مسؤول معين إلى توظيف أحد معارفه الذي تربطه به علاقة قرابة أو صداقة أو من أجل تحقيق مصلحة معينة بانتهاكه للمعايير والأسس التنظيمية ومخالفته للقوانين الرسمية مستغلا بذلك السلطة والنفوذ اللذين يتمتع بهما.

- ويعرفه **البنك الدولي** على "أنه سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة، --كما عرفته **منظمة الشفافية الدولية** بانه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه او لجماعته"[2].

- ويرى الاستاذ **برسيز "Brasiz"** في أطروحته المعنونة ب: **(سوسيولوجيا الفساد)** أن الفساد يعني القوة التعسفية المستعملة من طرف جهة معينة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح السلطة والسيادة لاستعمال هذه القوة، أي استعمال السلطة الرسمية تحت شعار المشروعية القانونية او بمعنى آخر التظاهر بالمشروعية فقط، ولكن في الحقيقة فان

[1] - صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، ص: 18–19.

[2] - إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي، " **قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية** "، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر- يومي 6 و7 ماي 2012، د.ص.

المنارة للاستشارات

الغرض من هذه الممارسة ليس تحقيق أهداف الصالح العام، وإنما تحقيق أهداف ضيقة على مقاس القائمين بهذه الممارسة [3]، بمعنى أن الفساد الإداري يحدث نتيجة سوء استعمال واستغلال الفاعل السلطة والقوة والنفوذ التي يمنحها شغل منصب معين من أجل تحقيق مصالح شخصية (هيبة أو مكانة اجتماعية أو منفعة معينة) ومصالح من تربطه بهم مصلحة معينة (قرابة، عائلة، زمالة، مصلحة) وهذا بانتهاك القواعد والضوابط الرسمية ومعايير السلوك الأخلاقي والوظيفي.

- ويعرف أيضا بأنه "هبوط السلوك الإداري والتنظيمي عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم والمبادئ والأعراف التي تعارفت عليها الجماعة والخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعي في تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتي يساء فيه إستخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها" [4]، وبالتالي فالفساد الإداري عبارة عن انحراف عن القيم والمعايير الأخلاقية التي تعارفت عليها الجماعة التنظيمية تستهدف إبعاده عن هدفه الحقيقي (هدف التنظيم) يسعى من خلالها الفرد المنحرف أو الفاعل في التنظيم أو من تجمعهم مصالح مشتركة الى تحقيق مصلحة ذاتية ومكاسب آنية والإضرار بالمصلحة العامة.

علاقة الفساد الاداري ببعض المفاهيم الاجتماعية:

يعد الفساد الإداري كغيره من المفاهيم السوسيولوجية التي تتداخل وتتشابك مع مفاهيم أخرى كالانحراف الاجتماعي، الجريمة، التسيب الإداري، والرشوة، وغيرها من المفاهيم التي تحمل أكثر من معنى وتتداخل في مدلولاتها مع مفهوم الفساد، وفيما يلي سيحاول الباحث ان يوضح بنوع من الدقة الفوارق والاختلافات بين هذه المفاهيم ومفهوم الفساد الإداري من اجل وضع فواصل وحدود في المعنى والدلالة، وتحديد معالم مفهوم الفساد الإداري.

الفساد الإداري والجريمة:

مفهوم الفساد الإداري يتداخل مع مفهوم الجريمة، حيث إن هذه الأخيرة تعد من وجهة نظر علماء الاجتماع "على انها تشمل جميع الأفعال المرفوضة اجتماعيا" [5]، او أنها " كل فعل

[3] - نقلا عن: هدفي العيد، **الاصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر، 2012. 2013، ص: 104.

[4] - محمود محمد معابرة، **الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية**، ط1 (الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011)، ص: 92.

[5] - يحي خير اللّه عودة، " **البيئة والسلوك الاجرامي** "، مجلة الآداب، العدد 107، ص: 390.

المنارة للاستشارات

يتعارض مع ماهو نافع للجماعة و ماهو عدل في نظرها" [6]، كما أن **بارسونز** يعرف الجريمة بأنها "انحراف عن المستويات المعيارية التي يجب على الفرد ان يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع"[7]، بمعنى أن الجريمة يمكن اعتبارها نمطا من السلوك الذي يخالف القوانين والمعايير المعمول بها في المجتمع، والذي يحظى برفض واستهجان واسع من قبل أفراد المجتمع على اعتبار أنه سلوك غير مقبول اجتماعيا ويعد انتهاكا للضوابط الأخلاقية السائدة في المجتمع، وبالتالي فان الخروج عن هذه المعايير هو انحراف عن ثقافة المجتمع.

كما أن الجريمة من وجهة نظر علماء الإجرام هي "مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الانسان او الجماعة "[8]، بمعنى ان الجريمة تحدث عندما يقوم فرد معين (مجرم) بانتهاك وخرق القوانين المعمول بها، اذ انه لا جريمة من دون خرق وانتهاك للقواعد والقوانين، وينجم عن هذا الخرق والانتهاك أضرار فردية أو جماعية أو الحاق الضرر بالممتلكات والموارد العامة.

إذن فالجريمة يرتبط حدوثها أكثر بمخالفة القوانين واللوائح التنظيمية، ومشروطة بقانون تجريم يضعه المشرع من أجل حماية المصالح العامة ومصلحة الافراد او الجماعات او المجتمع ككل، ومن عدة نواح (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...).

وإذا ما قارنا مفهوم الفساد الإداري بمفهوم الجريمة، نجد أن الجريمة أشمل وأعم من الفساد، كون الفساد يعتبر انحرافا أو سلوكا منحرفا اجتماعيا يقوم به فرد معين أو فئة معينة من أفراد المجتمع في مجال الإدارة والتنظيم، أي ان هذا النمط من السلوك يرتبط ويقتصر على مجموعة معينة أو أفراد معينين هم الموظفون والإداريون و المسؤولون وليس عامة الناس، أما بالنسبة للجريمة فمن الممكن أن يرتكبها أي فرد في المجتمع بغض النظر عن كونه عضوا في المجتمع أو عضو في مؤسسة أو إدارة معينة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد ان الدافع وراء ارتكاب الجريمة لا يكون ماديا في غالب الأحيان، فقد يكون الفرد مدفوعا بأسباب كثيرة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو تلبية لغرائز شهوانية أو بدافع الانتقام، أما بالنسبة للفساد الإداري ففي الغالب يكون مدفوعا بمنفعة مادية أو معنوية أو تحقيق مصلحة شخصية أو فئوية، وأخيرا يمكن القول كنتيجة عامة ان مفهوم الجريمة اشمل من الفساد كون بعض الممارسات والانحرافات التنظيمية والسلوكية لا ترقي الى مستوى الجريمة.

---

[6] - عبد المحسن بدوي محمد احمد، **استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الاعلام الجماهيري**، ندوة علمية حول الاعلام والامن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2005، ص: 4.

[7] - عدلى السمري، **السلوك الانحرافي -دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة-**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992)، ص:22.

[8] عبد المحسن بدوي محمد احمد، المرجع السابق، ص 4.

المنارة للاستشارات

الفساد الإداري والانحراف الاجتماعي (social déviancy):

إن مفهوم الانحراف الاجتماعي أشمل وأعم من مفهوم الفساد الإداري، "فالانحراف يعني الخروج عن ماهو مألوف ومعتاد في المجتمع وهذا الخروج ليس دائما خروجا غير مرغوب فيه او مستهجنا فقد يكون خروجا مستحسنا من قبيل الابداع والتطوير الى الأفضل ومع ذلك يكون انحرافا اجتماعيا" [9].

كما يعني أيضا انه "نمط معين او أنماط معينة من السلوك البشري، ترى الجماعة او المجتمع ان فيه خروجا على قواعدها التي تعارفت عليها لتنظيم حياتها الجمعية" [10]، كما ان **ميرتون** يقول "ان السلوك المنحرف يشير الى ذلك السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية "[11]، بمعنى ان الانحراف الاجتماعي وفق هذه التعريفات له علاقة بخروج الافراد عما هو متداول ومتعارف عليه من التصرفات التي تقرها الجماعة في المجتمع، والضوابط والمعايير والقيم التي اتفقت عليها، مما يجلب ردود أفعال مختلفة من قبل المحيطين بهم، ويبقى هذا الانحراف يحمل دلالات سلبية كما يحمل أيضا دلالات إيجابية، على اعتبار ان السلوك المنحرف قد لا يكون سلبيا دائما وانما قد يحمل دلالات إيجابية تظهر في بعض الممارسات كأن ينحرف الفرد عن جماعته وهذا من اجل الرغبة في التطوير او الابداع، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون المعايير والقواعد المألوفة بين الافراد في حد ذاتها غير سليمة، وبالتالي يعد الخروج عنها في هذه الحالة امرا مقبولا وايجابيا.

أما بالنسبة لعلاقة الفساد الإداري بالانحراف، فيبدو جليا أن الانحراف الاجتماعي يعد أشمل من مفهوم الفساد، كون الأخير كما سبق وأن ذكرنا يقتصر على الموظفين والاداريين او المسؤولين، ويمارس اكثر داخل النسق الإداري والتنظيمي، في حين ان الانحراف يشمل عدة مناح وجوانب في الحياة الاجتماعية (جوانب ثقافية واجتماعية واقتصادية وحتى سياسية)، كما انه (السلوك المنحرف) لا يكون دائما غير مرغوب فيه أو مستهجنا اجتماعيا، ففي بعض الحالات يمكن أن يلقى استحسانا واسعا من قبل فئات المجتمع، كما يمكن ان يكون ضرورة للانقلاب على الأوضاع السائدة أو كمطلب للتغيير الاجتماعي نحو الأفضل، بمعنى أن آثاره قد تكون إيجابية أو غير واضحة في بعض الحالات للرأي العام لاستهجانه، عكس الفساد الإداري فهو دائما مرفوض من قبل الافراد وغير مقبول ومستهجن اجتماعيا.

---

[9] عبد اللّه احمد المصراتي، **الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2011)، ص: 20.

[10] كريمة عجرود، "**الشباب المنحرف -اجتماعية الظاهرة وفردانية السلوك-**"، مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية، العدد 1، جانفي 2013، سوق اهراس، الجزائر، ص: 73.

[11] طارق السيد، **الانحراف الاجتماعي -الأسباب والمعالجة-**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007)، ص: 13.

المنارة للاستشارات

هذا بالنسبة لعلاقة الفساد الإداري بمفهومي الجريمة والانحراف الاجتماعي، أما بالنسبة **للعلاقة** بين **مفهوم الجريمة ومفهوم الانحراف الاجتماعي** فنجد أن هذا الأخير (الانحراف الاجتماعي) أعم واشمل من مفهوم الجريمة كون الانحراف كما سبق وأن ذكرنا يعد مرغوبا في بعض الأحيان ومستهجنا في أحيان أخرى، وهذا تبعا للأوضاع والظروف السائدة وكذا نوعية المعايير والقواعد السائدة، وهو الفرق الأول بين المفهومين، أما الفرق الثاني فالجريمة يصاحبها دائما تجريم قانوني أو إنها " لا توجد كذلك الا إذا وجد النص القانوني الذي يبين ذلك، أما **الانحراف المعيب** على حد تعبير **روبرت ميرتون** فهو لا يشترط فيه توافر ذلك النص، بل يركن الى معايير المجتمع وحدها في الحكم عليه بوصفه سلوكا منحرفا، ومن هنا يمكن القول: بأن كل جريمة انحراف وليس كل انحراف جريمة"[12]، وبالتالي يبقى مفهوم الانحراف الاجتماعي اشمل من مفهوم الجريمة.

الفساد الإداري والتسيب الإداري: أما فيما يخص العلاقة بين مفهوم التسيب الإداري ومفهوم الفساد الإداري، فنجد أن مفهوم الفساد اشمل من مفهوم التسيب الإداري الذي يعني الإهمال واللامبالاة التي تظهر في سلوكيات الموظفين في أثناء تأديتهم لمهام وظيفية ومختلف الأعمال الموكلة اليهم، وتظهر في صور ومؤشرات عديدة منها: عدم احترام أوقات العمل والتراخي عن أداء مختلف المهام والمسؤوليات ومخالفة القواعد واللوائح التنظيمية، ويهدف الموظف من خلال هذه الممارسات الى الوصول الى غرض معين او تحقيق منافع ومكاسب معينة، ويبقى المحور الأساسي والرئيسي فيه انه يهدف الى تحقيق غاية وهدف معين، هذا من جهة ومن جهة ثانية فان التسيب الإداري لا يرقى الى مستوى التجريم القانوني بل يعد انحرافا عن المعايير واللوائح التنظيمية التي حددها التنظيم، وسلوكا غير سوي وغير متلائم مع النمط المثالي للسلوكيات والأعراف التنظيمية، في حين ان الفساد يتعدى مستوى السلوك الانحرافي عن المعايير المتفق عليها الى مستوى التجريم القانوني والديني والأخلاقي في بعض الحالات على سبيل المثال الرشوة، وبالتالي يبقى التسيب الإداري صورة من صور وأشكال الفساد الإداري.

الفساد الإداري والرشوة: اما بالنسبة للرشوة فهي أيضا نمط من أنماط الفساد الإداري وشكل من أشكاله، كما تعد من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا، وتعني في أوسع معانيها حصول فرد (موظفا كان او مسؤولا) على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تحقيق منفعة معينة وتنفيذ عمل، أو الإمتناع عن تنفيذه لصالح شخص او جماعة، وبالتالي فالرشوة تظهر في حصول الموظف على هدية او هبة معينة مقابل عمل معين يكون في الغالب غير قانوني ومخالف لقواعد التنظيم الرسمي والمعايير التنظيمية ولأصول المهنة، في حين ان الفساد لا يشتمل فقط على الرشوة بل يتعدى الى أنماط واشكال أخرى كالتزوير والاختلاس

[12] عبد اللّه احمد المصراتي، مرجع سابق، ص: 20.

المنارة للاستشارات

والمحسوبية والمحاباة والتسيب الوظيفي وغيرها من الاشكال والانحرافات التنظيمية التي تمثل في مجملها ما يسمى بالفساد الإداري، ولذا فان هذا الأخير يعد اشمل واعم من مفهوم الفساد الإداري.

أنواع الفساد الإداري: تتعدد وتختلف أشكال الفساد الإداري بإختلاف البيئة الإجتماعية والبيئة التنظيمية، وهذه الأشكال ذات تأثيرات مختلفة، تمس الجهاز التنظيمي والإداري وتمتد إلى المجتمع ككل، كما تتنوع أشكال الفساد الاداري بتنوع مجالاته وكذا الأطراف الفاعلة فيه أو المتورطة فيه وعليه فالفساد الإداري يتخذ تصنيفات وأوجه عديدة يمكن عرضها فيما يلي:

يقسم **من حيث الحجم** إلى:

الفساد الصغير petit corruption (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا):

يتعلق هذا النوع من الفساد "بالممارسات التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها وعادة تنتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة، ويرتكب من قبل صغار الموظفين كما أن المقابل المالي فيه بسيط إلى حد ما، وتندرج تحته الرشاوي، مثل تلك التي تقدم مقابل التعجيل في الحصول على تراخيص معينة أو للتغاضي عن تقديم وثائق لازمة لإنجاز معاملة" [13] فالفساد الصغير يمارس من قبل فرد واحد أو اكثر من الأفراد العاملين في المؤسسة دون أي تنسيق مع الآخرين لذا نجده منتشرا أكثر في أوساط فئة صغار الموظفين، ويتعلق أكثر بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، وأساسه بالدرجة الأولى الحاجة المادية أو الحاجة الاقتصادية لدى هذه الفئة، وهذا عن طريق استلام رشاوي ومزايا مقابل تقديم خدمة معينة (تسهيل خدمة معينة أو تغاضي عن إجراء مقابل مكسب مادي أو معنوي).

الفساد الكبير grand corruption (فساد الدرجات الوظيفية العليا):

وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين ويمثل أعلى مستويات الفساد، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام وكبار البيروقراطية، ويقوم على شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والإجراءات والتركيبات التي يصعب اكتشافها، ويكون هذا النوع من الفساد منتشرا أكثر في المستويات العليا للدولة، ويتصل بالقضايا الكبرى والمتعلقة أساسا بنهب وسلب مختلف الموارد الموجهة لعقد صفقات وغيرها من برامج التمويل المالي ويكون هذا

[13] احمد صقر عاشور، **قياس ودراسة الفساد في الدول العربية** " مؤشر الفساد في الاقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية "، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، 2009، ص: 36.

المنارة للاستشارات

المستوى من الفساد منظما و مهيكلا بدرجة عالية [14] ، فالفساد الكبير تقوم به أطراف فاعلة في المجتمع وفي مؤسساته من كبار المسؤولين والموظفين ورجال المال والأعمال ورجال السياسة بغرض تحقيق أهداف ومصالح ذاتية واجتماعية أو اقتصادية وحتى سياسية، وهذا باستغلال سلطاتهم ومكانتهم الاجتماعية العالية ليس فقط لخرق مختلف القوانين واللوائح الرسمية بل يتعدى ذلك إلى التدخل في صياغة القوانين والقواعد الرسمية إلى نحو يحقق مصالح شخصية وفئوية على حساب المصلحة العامة.

كما يقسم أيضا من حيث **الانتظام والاتساق** إلى:

. **الفساد المنظم:** إذ يكون هذا النوع من الفساد ظاهرا ومعروفا من قبل الأطراف المشاركة فيه أو مختلف المتعاملين فيما بينهم، إذ تكون قواعد وأنماط الفساد معروفة لدى الجميع، وبالتالي فإذا أراد شخص معين بلوغ مصلحة معينة، فإنه على علم بمختلف إجراءات الفساد والمقابل الذي يدفعه نتيجة بلوغ تلك الغاية أو المصلحة المراد تحقيقها، وبمعنى أن الفساد الإداري هنا يصبح سلوكا مقبولا بأشكاله المختلفة ويلجأ إليه كل من هو بحاجة إلى تحقيق غاية معينة.

. **الفساد غير المنتظم:** يعد أخطر من النوع الأول من حيث التكاليف بإضافة الى الغموض الذي يكتنف إجراءاته، ذلك أن الشخص الذي يريد القيام بدفع العمولة تقابله الإجراءات والقواعد التي لا تكون معروفة أو محل اتفاق من طرف الجميع، فتزيد المساومات مما يزيد من ثمن وتكلفة الفساد [15].

كما يقسم **وفقا للرأي العام أو حسب مدى اتفاق العامة مع الصفوة على تجريمه** إلى ثلاثة أنواع، والفساد وفقا للرأي العام يعني اعتماد الرأي العام كمقياس أساسي لتصنيف الظاهرة السلبية إذ يقسم إلى:

. **الفساد الأسود:** يشمل كل أنماط وأشكال السلوكات والانحرافات التي يتم الاتفاق عليها بين الصفوة والعامة أو بين الجمهور والموظفين العاملين في الأجهزة الإدارية على أنها ممارسات فاسدة كما تعمل على إدانة أي عمل وتصرف سيء ومنحرف عن المعايير الرسمية المتفق عليها.

. **الفساد الرمادي:** يمثل جملة الأفعال والسلوكيات التي لا تحظى بالإجماع والاتفاق بين العامة والصفوة أو الجمهور والموظفين، بحيث أن هناك من يعد فسادا وانحرافا، ومنهم من يعدها سلوكا عاديا ومقبولا، بمعنى أن هناك عدم اتفاق حول السلوكات والتصرفات الفاسدة والسلبية والسلوكات العادية.

---

[14] عنترة بن مرزوق، **معضلة الفساد في الجزائر-دراسة في الجذور الاسباب والحلول**- (برج بوعريريج الجزائر: دار النشر جيطلي، 2009)، ص: 37-38.

[15] نفس المرجع، ص: 37.

المنارة للاستشارات

. **الفساد الأبيض:** يتمثل في مجمل السلوكيات والأفعال التي يعتبرها كل من عامة الناس والموظفين في الأجهزة الإدارية على أنها سلوكيات يمكن التجاوز عنها وتقبلها إذ لا تستحق أي عقاب، بمعنى أنها تمثل سلوكا مقبولا اجتماعيا وتحظى باتفاق عام بين الصفوة والعامة" [16].

-كما يقسم **وفقا للغرض** إلى:

" الفساد الناتج عن استخدام واستغلال الموارد العامة لتحقيق أهداف ومصالح شخصية، كالتزوير أو إقامة مشروعات وهمية ...الخ.

. الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء من خلال انتهاك القواعد والإجراءات الرسمية المتبعة وهذا لغرض تحقيق مصلحة شخصية أو فئوية، والتغاضي عن الانشطة غير القانونية لصالح الاقارب والأصدقاء، ومن تربطهم مصالح معينة، أو تقديم تسهيلات غير مشروعة.

. الفساد الناتج عن السرقة العامة:

كالتلاعب بالأسعار وبالرواتب والأجور وأيضا بنظم الحوافز والمكافآت "[17].

خصائص الفساد الاداري: يتميز الفساد الاداري كظاهرة اجتماعية وتنظيمية بعدة خصائص ومميزات اختلف الباحثون في وضعها وتحديدها، إلا أن اهم هذه الخصائص هي كالتالي:

-السرية: " إذ في العادة ما تكون ممارسات الفساد وترتيباته وإجراءاته في غاية السرية والتحفظ، وهذا لما يتضمنه هذا النشاط من ممارسات وانحرافات غير مشروعة من جهة القواعد والضوابط الرسمية وايضا من جهة المجتمع ومعاييره ومبادئه" [18]، وتستخدم الجهات الممارسة للفساد الاداري عدة أساليب واستراتيجيات من أجل التستر على ممارساتهم إذ في العادة ما يلجأ المسؤولون والفاعلون في المؤسسات ومختلف الأجهزة الإدارية الى تغليف ممارساتهم وأفعالهم باسم المصلحة العامة، والتظاهر بانهم يقومون بتنفيذ توجيهات وأوامر وسياسات يتعذر الكشف عنها، خاصة أمام الموظفين العاديين أو أصحاب الوظائف الوسطى (رؤساء المصالح، اطارات، مشرفين)، وبالتالي تحقيق مصالحهم الخاصة وغاياتهم من خلال استغلال بعض الثغرات القانونية وانتهاك الفرص والظروف التي تسمح لهم بتحقيق اهدافهم الخاصة بعيدا عن انظار العاملين.

[16] عبد اللّه احمد المصراتي، مرجع سابق، ص: 56.
[17] نسيمة بومعراف، "**مظاهر الفساد الإداري**"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2017، ص: 134-135.
[18] محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص: 101.

المنارة للاستشارات

-تعدد الاطراف المشاركة في ممارسة الفساد الاداري: يشترك في ممارسة الفساد أكثر من طرف وأكثر من شخص، وهذا بسبب العلاقات التبادلية والمصالح المشتركة بين الاطراف الفاعلة في عمليات الفساد، وبالتالي فالفساد هنا يجسد المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لممارسيه بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

-سرعة الانتشار: من خصائص الفساد أيضا سرعة الانتشار خاصة عندما يمارس في المستويات العليا، وبحكم السلطة والنفوذ الذي تتمتع به بعض الأطراف والمسؤولين يزداد الضغط أكثر على باقي الفئات في المستويات الدنيا ومختلف الاجهزة الإدارية لتطبيق أوامرهم وارتكاب مختلف الانحرافات والممارسات التي تحقق أهداف ومصالح معينة ضمن إطار تعاوني، يمارس بطريقة غير مباشرة، كما أن الفساد ينمو وينتشر أكثر كلما وجد البيئة الملائمة لذلك، فالتسيب الإداري وعدم احترام الوقت وتقديس العمل واللامبالاة وضعف الرقابة والمساءلة وغيرها من السلبيات الادارية تعد بيئة ملائمة لانتشار الفساد الإداري، إضافة الى العادات والأعراف السائدة في بعض المجتمعات خاصة دول العالم الثالث التي تبرر إلى حد ما المحاباة والمحسوبية والوساطة بدافع التعاون والحفاظ على سيرورة العلاقات والروابط الاجتماعية داخل النسق التنظيمي العقلاني وهو ما يساهم أكثر في انتشار الظاهرة.

- تختفي ظاهرة الفساد الاداري خلف خطابات وأفكار ايديولوجية معلنة وظيفتها الظاهرة الدفاع عن الصالح العام والحرص التام على تطبيق القانون واللوائح الرسمية، في حين ان الوظيفة الكامنة والخفية هي تعظيم المكاسب الشخصية والمنافع الذاتية على حساب المصلحة العامة.

- يتميز الفساد الاداري أيضا بنوع من التنظيم المحكم الذي يجعله كنسق معقد يعتمد بالدرجة الاولى على التحايل وخرق القوانين واستغلال الثغرات لممارسة مختلف التجاوزات.

-"الفساد الاداري كظاهرة توجد نتيجة لغياب المعايير التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدا الفردية مما يؤدي الى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو جماعية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للحكومة مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين وطالبي الخدمة العامة" [19].

- يتميز الفساد الاداري بكونه يدعم ويساهم في ترسيخ وسيطرة قيم ومفاهيم البيروقراطية وهو ما ينعكس سلبا على التنظيم ككل، تنتج عنه آثار سلبية في مقدمتها غياب القواعد واللوائح الرسمية وسيطرة الاجتهادات الشخصية مما يؤدي الى اضعاف روح الانتماء والمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الوظيفة العامة، وبالتالي انحراف مختلف التنظيمات عن اهدافها الرئيسية.

[19] عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الاداري-ماهيته، اسبابه، مظاهره**– (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011)،مصر، ص: 9.

المنارة للاستشارات

أسباب بروز وتشكل مظاهر الفساد الاداري:

لاشك أن ظاهرة الفساد الاداري تقف وراءها جملة من الأسباب المتداخلة والمتفاعلة فيها بينها، والتي تختلف باختلاف المؤسسات أو التنظيمات وبيئات العمل وكذا ظروف المجتمعات، وتتفاوت هذه الأسباب بين المباشرة وغير المباشرة، وبين الظاهرة والكامنة، بعضها يتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية، وبعضها ناتج عن البيئة الاجتماعية والثقافية وما تحمله من نظم ورواسب اجتماعية وثقافية تقليدية (الجهوية ، القبلية والعصبية) وبعضها ناتج عن مناخ وبيئة العمل في مختلف التنظيمات (كانعدام الرقابة الإدارية وقصور القوانين وعدم وضوحها ...) وغيرها من الأسباب التي تمثل بطبيعتها الجذور الأساسية لبروز وتشكل مختلف مظاهر الفساد الإداري.

وقد أوضح السوسيولوجي المغربي "**عياد ابلال**" ضرورة استحضار طبيعة النسق الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي المميز لبلد أو مجتمع ما، اذ ان كل خلل في الأداء الوظيفي لنسق من الأنساق يؤثر على باقي الأنساق ومن ثم على المجتمع برمته ومؤسساته لتتكون وفقا للمقاربة الوظيفية شخصية الفاعل الذي يدين الى نسق الشخصية كنسق ناتج عن تكامل وتفاعل اسنادي لباقي الأنساق الأخرى وبالتالي فكل خلل وظيفي في هذه الأنساق قد أنتج لنا مؤسسات عمومية تأخذ مقوماتها من الزبونية والمحسوبية والرشوة ومختلف الأنشطة المنحرفة"[20]، وفي ظل هذا يمكن استعراض أبرز هذه الأسباب فيما يلي:

الأسباب الاجتماعية والثقافية: تسهم العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل كبير في انتشار مختلف مظاهر الفساد الإداري، وعادة ما تتصل العوامل الاجتماعية والثقافية بالقيم والأعراف والعادات وحتى الاتجاهات إضافة الى نسق العلاقات القرابية والشخصية والمصلحية، وتشمل ايضا العوامل والجوانب الدينية، ويجمع علماء الاجتماع والإدارة على أن التنظيمات لا تعمل في فراغ، وأن المحيط الاجتماعي والبيئة الاجتماعية تؤثرعلى سلوكيات الافراد والعاملين في المؤسسة، وبالتالي فان التركيبة الاجتماعية للأفراد في المجتمع وما يربطهم من علاقات وروابط تفرض نمطها على المنظمات من خلال التعاملات اليومية وتساهم بشكل كبير في انتشار الفساد الإداري، وتتجلى عموما في ما يلي:

-تصادم وتعارض بعض القيم الاجتماعية والثقافية في مقابل القيم التنظيمية الرسمية:

فأغلب التحليلات الاجتماعية التي تناولت الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة الفساد الإداري تتمثل بالدرجة الأولى في التركيز على وجود ثنائية من القيم التي تتصادم فيما بينها،

[20] عبد الكريم الجندي، **الفساد الإداري والتنمية في المغرب**، الحوار المتمدن، العدد 4277، موقع الكتروني (www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 387290) 03/20/ 2018، 21:22.

المنارة للاستشارات

فمن جهة نجد القيم الاجتماعية والثقافية التي تمثل رغبات الأفراد والجماعات والعادات والتقاليد، ومن جهة أخرى نجد القيم التنظيمية الرسمية التي تعبر عن ثقافة المؤسسة وأهدافها وتوقعاتها حول أداء وسلوك افرادها، وان التعارض الموجود بين هذه القيم يؤثر في النهاية على سلوك وأداء الأفراد داخل التنظيم، مما يؤدي في الأخير إلى اختلالات وظيفية وانحرافات قيمية عن قواعد التنظيم الرسمي وثقافة المؤسسة.

-تشوه منظومة القيم المجتمعية: خاصة في ظل التغيرات والتطورات الحاصلة في المجتمع وعلى جميع الأصعدة، وهو ما أحدث شرخا كبيرا فيما يخص سلم القيم الذي أفرز واقعا مجتمعيا جديدا يظهر في عناصر التباهي والبذخ والثراء الفاحش، كل هذه التطورات أدت إلى التسارع في الوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة، مما عجل في ايجاد قيم وميكانيزمات جديدة لا تتفق ومبادئ النزاهة والموضوعية و التقيد بالقواعد والضوابط الرسمية (تظهر أكثر في المحاباة والمحسوبية والرشوة وغيرها...) وهو ما شجع الموظفين و المسؤولين على البحث عن المصادر السريعة لخلق الثروة بأقل تكلفة وجهد.

-غياب وضعف منظومة العلاقات الرسمية وغلبة نسق العلاقات القرابية والمصلحية النفعية:

إذ تمتد سيطرة العلاقات غير الرسمية التي تظهر في شكل العلاقات القرابية والجهوية والمصلحية التي لا تزال حاضرة وتؤدي أدوارها ووظائفها داخل التنظيم، فالأفراد داخل المؤسسة يتأثرون بالبنية الاجتماعية التقليدية (البنية القبلية والجهوية) مما جعل بعض الفاعلين والمسؤولين داخل المؤسسات يسعون إلى تسخير القانون لخدمة مصالحهم الخاصة ومصالح أقربائهم ومن تجمعه بهم مصلحة معينة، "وهو ما يؤكد عجز التنظيم الرسمي عن مقاومة البيئة المحيطة من خلال إحتواء العلاقات الرسمية واختراقها من طرف العلاقات غير الرسمية وتحويل مجراها بما يخدم مصالح تلك العلاقات "[21].

-توظيف الإنتماءات (سواء: العشائرية، القبلية والعصبية والمصلحية) في التعاملات الرسمية:

"وبالتالي ظهور ممارسات الفساد الناتجة عن التقاليد الإجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه سواء بالقرابة أو بالولاء وتوظيف الإنتماءات الفئوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة"[22]، وتظهر أكثر في التوظيف وعمليات الترقية في أثناء تقديم خدمة معينة.

---

[21] على زكاز، نصر الدين بوشيشة، **الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، ط 1، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013)، ص: 11.

[22] محمود محمد معابرة، مرجع سابق، ص: 114-115.

المنارة للاستشارات

- **انتشار وشيوع الفساد في الأوساط المجتمعية حتى أصبح جزءا من ثقافة المجتمع:**

وهو ما جعله ينتشر في مختلف مؤسساته فضلا عن قبوله لدى فئة واسعة من الأفراد سواء في المجتمع أو داخل المؤسسات التي أصبحت تستسيغ الفساد وتجد له الذرائع لاستمراره، فعلى سبيل المثال" فبعد أن كان المرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكبا للخطيئة، أصبح الافراد يشعرون بأن دفع مقابل لإنجاز بعض أعمالهم لا يعتبر رشوة، بل يجتهدون لإسباغها بنوع من المشروعية" [23].

فتغلغل الفساد في مختلف التنظيمات وانتشاره بشكل كبير، يجعل منه مع مرور الوقت شيئا عاديا ومقبولا في الأوساط المجتمعية ويصبح سلوكا لابد منه من أجل تحقيق غايات محددة.

اسباب تتعلق بالبيئة الادارية والقانونية: إذ أنه في كثير من الأحيان تتشكل مختلف مظاهر الفساد الإداري نتيجة لاعتبارات إدارية تنظيمية وقانونية وضعف مختلف الأنظمة الإدارية والقانونية في مواجهة الفساد الإداري، وعلى العموم يمكن ان نوضح الأسباب والعوامل الإدارية والقانونية في النقاط التالية:

- **كثرة القيود والإجراءات الإدارية والتعقيدات البيروقراطية:** وهو ما جعل بعض الأطراف الفاعلة في التنظيم من مسؤولين وموظفين يسعون الى البحث عن اساليب غير مشروعة ومحاولة خلق منافذ لتجاوز مثل هذه التعقيدات.

- **غياب قوانين رادعة للفساد وعدم فعاليتها إن وجدت:**

فضلا عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص والقوانين مما يؤدي في الغالب إلى إنتشار آليات الفساد، "كما قد يحدث الانحراف الاداري نتيجة سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان "[24]، وهو ما يفسح المجال الى إطلاق وانتشار مظاهر التبقرط خاصة لدى الفئات التي تتبوأ وتشغل مناصب عليا داخل التنظيم.

-إقصاء وتغييب الكفاءة في تقليد المناصب والمسؤوليات القيادية: إذ أصبح شغل وتولي منصب معين يخضع لمعايير غير موضوعية ووفقا لتحيزات وعلاقات شخصية بدلا من الجدارة وتوفر الشروط والإمكانات، وهو ما جعل الكثير من الأشخاص يصلون الى أرقي المناصب والمسؤوليات دون تمتعهم بالكفاءة والمهارة المطلوبة، كل هذا إنعكس سلبيا على فعالية التسيير وسوء التنظيم في المؤسسة.

---

[23] عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق ص: 321.

[24] - بلال خلف السكارنة، **اخلاقيات العمل**، ط 4 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014)، ص: 285.

المنارة للاستشارات

-**فساد وتخلف القيادات الادارية في أعلى الهرم الاداري:** إذ أنه من بين الاسباب الكامنة وراء انتشار الفساد الاداري هو تخلف القادة والمديرين، فعادة ما يتطلب العمل والتسيير الاداري معرفة ومهارة لأداء مختلف الاعمال الوظيفية وهو ما يفتقده بعض القادة فوجود شخص في وظيفة قيادية وفي منصب غير جدير بشغله ينجم عنه سوء في التسيير وفي اتخاذ قرارات خاطئة مما ينعكس سلبا على التنظيم ككل.

-**تخاذل الادارة وتساهلها** في معالجة مختلف السلوكات والانحرافات المرتكبة من طرف الموظفين، وعدم تطبيق الاجراءات القانونية اللازمة والنظم التي تحكم سلوك العاملين في المنظمات، وهو ما يساهم في توسيع دائرة ارتكاب الفساد.

اسباب تتعلق بالبيئة السياسية: تعد الظروف والعوامل السياسية من بين الأسباب المساعدة في ظهور وانتشار الفساد الاداري لما توفره من بيئة مناسبة لذلك، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **غياب شبه فعلي لدور اللجان والمؤسسات الرقابية**: في الدولة وعدم تمتعها بالحيادية، وعدم تفعيل وظائفها الأساسية التي وجدت من أجلها، وهو ما ساهم في توفير بيئة مناسبة ومشجعة لانتشار الفساد والمفسدين نتيجة ضعف هذه الاجهزة الرقابية.

- عدم تمتع الأجهزة القضائية بالحياد التام في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية، وهو ما يؤدي الى زيادة وانتشار مختلف مظاهر الفساد الاداري.

- تفشي وانتشار البيروقراطية واستحكام حلقاتها في أغلب التنظيمات.

- غياب وضعف الوعي السياسي لدى بعض الفاعلين وجهلهم التام بالآليات والنظم الادارية التي تتم عن طريقها ممارسة السلطة.

-غياب آليات الحكم الرشيدة والعقلانية في مقابل سيطرة الحكم الاستبدادي والدكتاتوري مما ادى الى تفشي وانتشار ظاهرة الفساد الإداري.

اسباب تتعلق بالبيئة الاقتصادية: اذ تلعب العوامل الاقتصادية السائدة دورا هاما في انتشار مختلف مظاهر وقيم الفساد خاصة لدى الدول التي تتبنى سياسة إنمائية رأسمالية محورها التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادي الحر دون الاهتمام بتحقيق عدالة في التوزيع [25]، وتعظيم الربح وتركزه لدى فئة معينة تملك الثروة وإقصاء فئات اجتماعية اخرى، ولعل اهم هذه الاسباب هي:

[25] محمد ياسر الخواجة، حسين الدريني، **المعجم الوجيز في علم الاجتماع**، ط1، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011)، ص:317.

المنارة للاستشارات

- **تدني مستوى الأجور**: خاصة لدى فئة صغار الموظفين بالاضافة إلى عدم كفاية نظام الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها، وهو ما يجعل بعض الاطراف يبحثون عن طرق وأساليب غير شرعية لتغطية هذا النقص في الأجور والحوافز.

- **التفاوت الاقتصادي بين فئات وطبقات المجتمع:** وسوء توزيع الدخل القومي مما جعل الثروة تتمركز لدى فئات اجتماعية معينة الامر الذي ادى الى زيادة الهوة وحجم التفاوت والانقسام الطبقي.

- **ضعف التنمية الاقتصادية**: وهو ما انعكس سلبا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ما يولد في الاخير بيئة ملائمة لانتشار الفساد الاداري.

- **تدخل الدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية:** إذ يعد من اهم العوامل الاقتصادية المساهمة في انتشار الفساد، إذ يصبح الافراد والفاعلون في اغلب المؤسسات والقطاعات يميلون الى منح رشاوى للمسؤولين من اجل تخطي بعض الاجراءات والقواعد البيروقراطية الروتينية.

مظاهر الفساد الإداري: هناك جملة من الممارسات التي تعبر عن انتشار وتفشي ظاهرة الفساد الإداري داخل التنظيمات، وعادة ما تكون هذه الممارسات متداخلة ومتشابهة فيما بينها إلا أنها في الغالب تمثل أوجها عديدة لظاهرة واحدة تعبر عن انحرافات وممارسات غير مشروعة وخارجة عن نطاق القواعد والضوابط الرسمية، وتتمثل هذه المظاهر في:

-الرشوة: "أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل، أو الإمتناع عن تنفيذه لصالح طرف معين مخالف لأصول المهنة" [26]، وتختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية أو معنوية وتمارس عادة نتيجة العراقيل البيروقراطية التي تواجه من هو بحاجة الى خدمة معينة من طرف من يستغلون مكانتهم الوظيفية من أجل الحصول على الرشوة مقابل تقديم تلك الخدمة أو تسهيلها، وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وإنتشارا وتأثيرا على فعالية وجودة التسيير في المؤسسة، كما تختلف في درجة قبولها في الوسط المجتمعي، فالرشوة في المجتمعات الغربية ظاهرة مقبولة تسمى هدية أو إكرامية، أما في المجتمعات العربية بصفة عامة فهي مرض إداري وإنحراف وظيفي يجب التصدي له بمتخلف الطرق والأساليب لما لها من تأثيرات سلبية على النسق التنظيمي.

-المحاباة والمحسوبية: إذ تعتبر من أكثر مظاهر الفساد الإداري إنتشارا وخطورة، فهي تنجم عن إستغلال المنصب أو الوظيفة وجميع السلطات التي يخولها شغل منصب معين للإستفادة الشخصية لمصلحة جهة معينة أو فرد دون وجه حق، فهو ناتج عن سوء نية لإعطاء حق من

26 - بلال خلف السكارنة، مرجع سابق، ص: 283.

المنارة للاستشارات

يستحق إلى من لا يستحق، ويكون التمييز هنا على أساس الصلة (العصبية والقرابة، زمالة، مصلحة، إنتماء حزبي)، وبالتالي تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين، مما يؤثر سلبا على التنظيم.

-فالمحاباة: "هي أسلوب يتم من خلال تموقع الفرد وإحتلاله مكانة إجتماعية فيمنح الفرص والإمتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الاشخاص ذوي الكفاءة والجدارة" [27]، أي أنها تفضيل جهة معينة (سواء أكان فرد أو جماعة معينة) على حساب أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة أو تبادل للمصالح والمنافع،

أما المحسوبية فهي:"تنفيذ أعمال لصالح فرد معين أو جهة ينتمي اليها الشخص مثل: حزب، عائلة، منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها "[28]، كتوزيع الموارد إعتبارا للعلاقات الشخصية التي تجمع المسؤول بالأصدقاء والأقارب ومن تربطه بهم مصالح معينة، وشغل المناصب لفئات معينة على حساب أخرى.

- الواسطة: وهي "أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص معين يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية "[29].

وتعد الواسطة من الظواهر الاجتماعية التي تسيطر على التنظيمات بشكل عام، وتستخدم كآلية لتحقيق مصلحة شخصية أو مصلحة جماعية بالتعاون مع شخص يملك سلطة القرار أو يتمتع بالقوة والنفوذ ويعود سبب انتشارها الى طبيعة البنية الإجتماعية والثقافية القائمة على إستمرار بعض أشكال العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير تكرس روح التعاون والولاء والإنتماء للعائلة والقبيلة وإعادة إنتاجها داخل التنظيم الرسمي.

-الفساد الأخلاقي: "والمتمثل في مجمل الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال تخل بكرامة المنصب أو الوظيفة أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون علم الادارة الوصية، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الإجتماعي الذي يسمى (المحاباة الاجتماعية) دون النظر إلى إعتبارات الكفاءة والجدارة" [30].

27 - عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، مرجع سابق، ص: 45.
28 -هاشم الشمري، ايثار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**،(عمان:دار اليازوري،2011)، ص: 350.
29 - هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص: 53.
30- بلال خلف السكارنة، مرجع سابق، ص: 283.

المنارة للاستشارات

- **سوء استعمال السلطة والوظيفة**: إذ نجد أن الكثير من المسؤولين والفاعلين في المؤسسات يستغلون المنصب والسلطة الممنوحة لهم لتحقيق مصالح خاصة أو مصالح فئوية لجهات معينة، من خلال مخالفة القوانين المعمول بها وإصدار قرارات وتعليمات مناقضة للواجبات المنصوص عليها قانونا.

- **ممارسة الضغوط والتأثير من خلال إستخدام النفوذ:** وهذا بغرض تحقيق مصلحة خاصة ومصلحة أحد الأقارب أو الأصدقاء ...الخ، وهذا الفعل الذي يمارس داخل التنظيم من قبل الأفراد والمسؤولين من خلال الضغط بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق مصلحة معينة، "وهذا بإستغلال السلطة والقوة والنفوذ من طرف الشخص الفاسد حيث يقوم بتمرير العديد من القرارات المخالفة للقانون ويمنح مزايا أدبية ومالية دون وجه حق، ويستخدم النفوذ الرسمي لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة" [31].

- **التراخي وعدم إحترام أوقات العمل:** وتعد هذه الظاهرة الأكثر إنتشارا في البيئة التنظيمية، فنجد أغلب الموظفين يتصرفون بعدم مسؤولية تجاه قيمة الوقت سواء أثناء الإلتحاق بالعمل في المواعيد المحددة أو الخروج منه قبل المواعيد الرسمية وحتى عدم التواجد في أماكن العمل لفترات طويلة ودون مبرر فضلا عن إستغلال أوقات العمل الرسمي للقيام بأعمال غير رسمية، وهو ما يؤثر سلبا على مختلف العمليات التنظيمية، ويعزز بيئة الفساد.

- **مخالفة القواعد واللوائح التنظيمية**: إن الميل نحو مخالفة القواعد والأحكام المنصوص بالقانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها وخرقها، وإعتبار ذلك دليلا على النفوذ والسلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى أن يتحول الفساد من مجرد فساد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأكثرية، نتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون والإحتيال عليه والخروج عن أحكامه للحصول على المنافع الشخصية التي تدر على مرتكبيه" [32].

4-نتائج الفساد الإداري وانعكاساته:

للفساد الإداري تأثيرات متعددة المستويات فقد يكون على مستوى الافراد وأيضا على مستوى التنظيم ليمتد تأثيره على مستوى المجتمع ككل، وفيما يلي سنتطرق الى نتائجه في ظل هذه المستويات:

على مستوى الافراد:- تكريس الفردانية والانانية مما يشجع على الرغبة في الوصول على الأهداف والمصالح الشخصية حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح وحقوق الاخرين.

31 - عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، مرجع سابق، ص: 47.
32 - هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص: 55.

المنارة للاستشارات

-استغلال بعض الفاعلين في التنظيم للسلطة والقوة التي يمنحها شغل منصب معين لتحقيق اهداف ومصالح شخصية أو فئوية.

-انتشار مختلف الممارسات والانحرافات التنظيمية والسلوكية في أوساط العاملين والتي تشكل اختلالات وظيفية تؤثر بشكل عام على النسق التنظيمي.

-يلجا الافراد والفاعلون داخل التنظيم الى تشكيل جماعات وعصب غير رسمية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم في شكل تبادل مصلحي.

على مستوى النسق التنظيمي:-انهيار اخلاقيات الوظيفة العامة وروح المسؤولية داخل النسق التنظيمي وسيطرة المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة العامة.

-انحراف التنظيم عن أهدافه المرجوة وخططه المرسومة خاصة في ظل توفر بيئة فاسدة واشخاص فاسدين.

-انخفاض أداء مختلف التنظيمات وضعف التسيير وغياب التخطيط نتيجة تولي مختلف المناصب والمسؤوليات عن طريق أساليب غير مشروعة.

-الفساد الإداري يقوض ويضعف منظومة اللوائح الرسمية والمعايير القانونية.

على مستوى النسق المجتمعي:

-انتشار بعض القيم السلبية في المجتمع التي تروج للفساد وتقبله وتدافع عنه، مما يهدد النسيج الأخلاقي والنسق القيمي للمجتمعات.

-الانعكاسات والاثار السلبية التي تصيب اخلاقيات العمل والوظيفة وقيم المجتمع وهو ما يؤدي الى انتشار ثقافة الفساد في الأوساط المجتمعية.

-تراجع وظيفة القيم كضوابط للسلوك الاجتماعي والتنظيمي مما يقود الى حالات اللامعيارية التي تتضمن اختلال المعايير المنظمة للسلوكات والافعال الاجتماعية.

-تعميق الهوة والفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

-فقدان الثقة بين الافراد والمؤسسات المجتمعية نتيجة تراجع الدور الوظيفي لمختلف المؤسسات.

المنارة للاستشارات

خاتمة:

بناءً على ما سبق يمكن القول إن الفساد الإداري كظاهرة اجتماعية وتنظيمية إستفحلت حلقاته في أغلب التنظيمات، إذ تقف وراءه جملة من الأسباب والعوامل بعضها ناتج عن البيئة الاجتماعية والثقافية التي تتعايش فيها المنظمة، وبعضها ناتج عن البيئة التنظيمية أو بيئة العمل الداخلية كإنعدام الرقابة الإدارية وقصور القوانين وسيطرة العلاقات غير الرسمية، وفشل الفاعلين في وضع الأنظمة التي تساعد على الحد من إنتشار مختلف مظاهر الفساد الإداري.

هذا الأخير يعد من بين أبرز المعوقات التي ساهمت في إنحراف المنظمات عن تحقيق أهدافها من خلال إنتشار العديد من المظاهر والمؤشرات التي تعرقل سير العملية التنظيمية التي تظهر في صور: رشاوى، محاباة، محسوبية، إنتهاك القوانين واللوائح التنظيمية، وسيادة مبدأ الفردانية والمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، اضافة الى سيطرة العلاقات القرابية والعشائرية والمصلحية على حساب العلاقات الرسمية الرشيدة التي يحددها التنظيم الرسمي، وبالتالي فنمو وتطور الفساد الإداري مرتبط بتوفر بيئة تنظيمية وإجتماعية تساعد على تشجيعه وإستمراره، ليصبح جزءا من ثقافة المؤسسة وثقافة المجتمع، و يحظى بقبول واسع ومتعارف عليه في الأوساط المجتمعية وحتى التنظيمية، ويُستغنى بذلك عن القواعد الرسمية و اللوائح التنظيمية في المؤسسة، وهذا في ظل غياب الرقابة والمساءلة والمسؤولية الإجتماعية وضعف أخلاقيات العمل والوظيفة .

المنارة للاستشارات

قائمة المراجع:

1- بدوي محمد احمد عبد المحسن، **استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الاعلام الجماهيري**، ندوة علمية حول الاعلام والامن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2005.

2- بن مرزوق عنترة، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر– دراسة في الجذور الاسباب والحلول** – (برج بوعريريج الجزئر: دار النشر جيطلي، 2009).

3- بومعراف نسيمة، "**مظاهر الفساد الإداري**"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2017.

4- **تو**هامي إبراهيم، ناجي ليتيم، " **قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية** "، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر-يومي 6 و7 ماي 2012.

5- الجندي عبد الكريم، **الفساد الإداري والتنمية في المغرب**، الحوار المتمدن، العدد 4277، موقع الكتروني: (www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 387290) 03/20/ 2018، 21:22.

6- خلف السكارنة بلال، **اخلاقيات العمل**، ط 4 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014).

7- خير الله عودة يحي، " **البيئة والسلوك الاجرامي** "، مجلة الآداب، العدد 107.

8- ديالا الحج عارف، **الاصلاح الإداري** -الفكر **والممارسة** -، ط1 (دمشق: دار الرضا، 2003)

9- زكاز علي، نصر الدين بوشيشة، **الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، ط 1 (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013).

10- السمري عدلى، **السلوك الانحرافي -دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة-**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992).

11- شتا السيد علي، **الفساد الاداري ومجتمع المستقبل**، (الاسكندرية: المكتبة المصرية، 2003).

12- الشمري هاشم، ايثار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط 1 (عمان: دار اليازوري، 2011).

13- صقر احمد عاشور، **قياس ودراسة الفساد في الدول العربية** "مؤشر الفساد في الاقطار العربية اشكاليات القياس والمنهجية"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، 2009.

14- السيد طارق، **الانحراف الاجتماعي -الأسباب والمعالجة-**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007).

15- عجرود كريمة، "**الشباب المنحرف -اجتماعية الظاهرة وفردانية السلوك-**"، مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية، العدد 1، جانفي 2013، سوق اهراس، الجزائر.

16- فهمي محمود صلاح الدين، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**.

17- محمد ياسر الخواجة، حسين الدريني، **المعجم الوجيز في علم الاجتماع**، ط1 (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011).

18- المصراتي عبد الله احمد، **الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011).

19- مطر عبد الفتاح عصام، **الفساد الاداري -ماهيته، اسبابه، مظاهره** – (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011).

20- معابرة محمد محمود، **الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية**،(الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011).

21- هدفي العيد، **الاصلاح السياسي كالية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر، 2012. 2013.

المنارة للاستشارات